

بيان مجلس الأمن حول سورية:

دعم الحل السياسي على قاعدة تقاسم النفوذ

ع.ع.ا.

وافق مجلس الأمن الدولي على بيان سياسيّ حول سورية صاغته فرنسا. ويتألف البيان من 16 بنداً، وكان قيد التفاوض منذ أن قدّم مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا لمجلس الأمن، الشهر الماضي، رؤيته الجديدة لعقد مباحثات سلام. ولقي البيان تحفظاً من فنزويلا على بعض البنود التي تتحدث عن انتقال سياسي لإنهاء النزاع المستمر منذ أربع سنوات.

وتنصّ مبادرة السلام هذه، والتي من المفترض أن تنطلق في أيلول، على تشكيل أربع فرق عمل لبحث المسائل التالية: «السلامة، والحماية، ومكافحة الإرهاب، القضايا السياسية والقانونية، وإعادة الإعمار».

وطالب مجلس الأمن كل الأطراف المعنية بالعمل على إنهاء الحرب عبر «إطلاق عملية سياسية بقيادة سورية تقود إلى انتقال سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري». وتتضمن العملية السياسية «إقامة هيئة حاكمة انتقالية جامعة لديها كل الصلاحيات التنفيذية، يتم تشكيلها على قاعدة التوافق المشترك مع ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية»، فيما لم يتطرق البيان إلى مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد. هذا وطلب مجلس الأمن أن يطلعه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، على سير المرحلة الثانية من المشاورات بقيادة مبعوثه خلال تسعين يوماً.

من الواضح أن الحراك المتمثل بتكريس مسار الحل السياسي في سورية بدأ وعلى أعلى المستويات، ووجد اليوم طريقه إلى مجلس الأمن الدولي عبر بيان رئاسي لا يملك صفة الإلزام، بل يعد وثيقة من وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالحرب على سورية. لكن، على رغم ذلك، فإن مضمون الخطط المقدّمة حول سورية بات يراعي التالي ويعمل على تكريسها:

• خلق أقطاب للحكم في سورية على قاعدة تقاسم السلطة وحكم الغالبية والديمقراطية وفق التعابير التي تستخدمها واشنطن والتي أدّت في نموذجها في منطقتنا إلى الحالتين البنائية المستمرة منذ أكثر من عقدين، والنموذج العراقي المتفشخ بين الطائفي والقومي والإرهاب وميليشيات الفساد.

• ربط محاربة الإرهاب بألوية تشكيل هيئة حكم انتقالية في البلاد وشرطه، وفي هذا التفاف على ضرورة هذه الحرب ومحاولة لقطف ثمارها سياسياً قبل الشروع بعملية إنهاء الإرهاب الذي صار خطراً يهدّد كافة القوى الدولية والإقليمية.

• تقسيم البلاد بشكل غير مباشر عبر تقاسم النفوذ الإقليمي في ما يسمى هيئة الحكم الانتقالية والتي ستقود العملية الانتقالية في البلاد. وهنا يأتي دور النفوذ على الأرض في تحديد القوى المشاركة في «هيئة الحكم الانتقالية الجامعة التي لديها كل الصلاحيات التنفيذية».

• مصير الرئيس السوري صار خارج إطار الشروط الدولية للحل في سورية. لكن هذا لا يعني أنه خارج التفاوض الخاص بتشكيل هيئة الحكم الانتقالية. وحتى تفسير معنى مصطلح «كل الصلاحيات التنفيذية»، فلف الصلاحيات هنا حساس للغاية، خصوصاً أن للرئيس السوري صلاحيات سياسية واسعة وعسكرية مطلقة وحزبية كاملة.

إن ضمان استمرار عمل المؤسسات الحكومية في البلاد وعدم طرح مصير الرئيس السوري يُعتبران تطورين بارزين في البيان السياسي الرئاسي الأول الذي يصدر حول سورية منذ سنتين. لكن تقسيم سورية بيبي واضحاً في صوغ أي جهد سياسي سواء كان أمياً أو إقليمياً أو دولياً، يتعلق بشكل الحلال السياسي المرجو في البلاد.

طرف جديد؟

تطرّقت صحيفة «نوفيه إيزفيستيا» الروسية إلى احتمال دخول «إسرائيل» كطرف جديد في الحرب الدائرة في سورية، مشيرة إلى المناورات التي يجريها الجيش «الإسرائيلي» وخطط وزارة الدفاع «الإسرائيلية».

وجاء في المقال: تفيد وسائل الإعلام «الإسرائيلية»، بأن الجيش «الإسرائيلي» يجري مناورات وتدريبات في شأن الردّ على هجمات الإرهابيين من جانب سورية، ولا يستبعد أن تكون هذه المناورات اختباراً للقوات قبل المباشرة بعمليات عسكرية بريّة، التي من المحتمل القيام بها بسبب تازم الأوضاع.

في هذه الحالة ستكون مرتفعات الجولان التي تسيطر «إسرائيل» على الجزء الأكبر منها منذ حرب 1967، وتسيطر سورية على الجزء الباقي، هي مسرح العمليات العسكرية. أي يمكن أن تدخل «إسرائيل» كطرف جديد في النزاع السوري. علماً أن «إسرائيل» كانت سابقاً تقوم بهجمات جويّة على الأراضي السورية لمنع توريد الأسلحة، خصوصاً الصواريخ إلى مقاتلي حزب الله المدعوم من إيران. أما الآن، فد«إسرائيل» لا تستبعد احتمال قيامها بعمليات عسكرية بريّة.

هذا الاحتمال ناتج من ضخامة المناورات العسكرية التي تجريها القوات المسلحة «الإسرائيلية» على مرتفعات الجولان منذ الأسبوع الماضي. وبحسب ما أعلنه مراسلو القوات التلفزيونية «الإسرائيلية»، فإن الألاف من أفراد الجيش ومئات الجنود الاحتياط يتدربون على كيفية «غزو سورية»، وعلى كيفية ردّ الهجمات المحتملة من الأراضي السورية، وكيفية إجلاء السكان المدنيين من البلدات والقرى القريبة من الحدود.

من جانبها، لاتتفي وزارة الدفاع «الإسرائيلية» وجود خطط لـ«غزو سورية»، ولكنها تؤكّد على أنها فقط خطط، وقد لن يتطلب الوضع تنفيذها. هذه العمليات يمكن أن تنفّذ فقط في حالة حصول هجمات صاروخية واسعة من الأراضي السورية، أو في حال هجمات من جانب الإرهابيين.

البناء

الاستعانة بإيران للقضاء على «داعش» ضرورة ملحة

المجاورة ليسمحوا لها بمساعدة التحالف الذي يواجه تنظيم «داعش» المتطرّف في العراق وسورية. لا بل تحاول أفي تحوّل بالغ الدلالة في سياستها الخارجية. الانضمام إلى التحالف الدولي الذي يواجه التنظيم. وينقل الكاتب قول وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الشهر الماضي إن توقيع الاتفاق النووي أزال العقبة . المصطنعة إلى حدّ كبير. في سبيل تكوين تحالف أكبر لمحاربة تنظيم «داعش». أما فيدرিকা موغيريني، الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتفاق مع إيران يفتح الطريق لمزيد من الثقة في الحرب ضدّ تنظيم «داعش».

كاسام نائب وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان بزيارة إلى السعودية لبحث موضوع تنظيم «داعش».

وتقوم إيران بدور في محاربة التنظيم في العراق بشكل من التنسيق . الذي يفرّضه الأمر الواقع .مع واشنطن.

فيبينما يشنّ الأميركيون الغارات الجوية تقوم جماعات مسلحة شيعية التي تدعمها إيران بخوض الحرب على الأرض.

وتكرّر أميركا مقولة إنها تدعم الجماعات الشيعية المعروفة باسم «قوات الحشد الشعبي» تحت قيادة بغداد. إلا أن هذه الجملة لم تعد بالوضوح نفسه منذ معركة تكريت. وتصنّ الدولتان على أنه ليس لمة تخطيط عسكري مشترك بينهاها.

وينقل الكاتب عن دبلوماسي إيرانيّ، لم يسمّه، القول: لا حدود في الوقت الحالي بين سورية والعراق، وقيادة تنظيم «داعش» موجودة في سورية، وبالتالي فليس من الصحيح اقتصار الحملة على العراق. وهذا هو السبب الذي تحاول بريطانيا من أجله الانضمام إلى الولايات المتحدة في توسيع نطاق الضربات من العراق إلى سورية. إيران بوسعها هزيمة تنظيم «داعش». إلا أن الكاتب يذكر أن الوجود الإيراني في سورية سيكون أمراً شديد الصعوبة. فاجتماعات المسلحة هناك قاالت ضدّ حزب الله ويعارضون بشدة الوجود الإيراني هناك.

كما إن «الإسرائيليين» الذين عارضوا الاتفاق النووي مع إيران لن يقبلوا بوجود إيراني عبر حدودهم وسيضغظون على واشنطن للحوّل دون حدوث ذلك.

وينقل الكاتب قول وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الشهر الماضي إن توقيع الاتفاق النووي أزال العقبة .المصطنعة إلى حدّ كبير. في سبيل تكوين تحالف أكبر لمحاربة تنظيم «داعش».

أما فيدرিকা موغيريني، الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتفاق مع إيران يفتح الطريق لمزيد من الثقة في الحرب ضدّ تنظيم «داعش».

كما إن مصر . على حدّ قول الكاتب . التي تباعدت بدهوء عن قيادة قوات بريّة تابعة لجامعة الدول العربية في اليمن، وتواجه تزايداً في عمليات العنف التي يشنها تنظيم «داعش» في سبها». فهي تسعى إلى إيجاد نوع من الشراكة الاستراتيجية الأنظمة مع إيران، وتحاول أن تتوسط بين طهران والرياض طبقاً لما يقوله محمد حسنين هيكل، الكاتب المصري المعروف.

ويشير الكاتب مقاله بعبارة لدبلوماسي إيرانيّ، لم يسمّه، هي: إن الوقت قد حان لننحني جانباً خلافات الماضي ونواجه العدو المشترك. لقد توصلنا إلى اتفاقية حول الملف النووي بالغ التنفيذ، فلماذا لا يمكننا التوصل إلى اتفاق في شأن محاربة إرهاب «داعش».



«لو فيغارو»:

سياسة فرنسا الخارجية غير مفهومة

انتقد الكاتب والصحافي الفرنسي هولاند بيهو تبعية السياسة الخارجية الفرنسية للولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً حيال الأزمة في سورية والمنطقة عموماً، واصفاً إياها بأنها غير مفهومة.

أكد الكاتب في مقال نشرته صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية أمس حمل عنوان «سياسة فرنسا الخارجية غير مفهومة»، أن موقف فرنسا في شأن الأزمة في سورية ليس متناسباً مع تاريخ فرنسا ودورها في المنطقة. معتبراً أنها لم تعد تؤدّي دورها الدبلوماسي الذي كانت تؤدّيه تقليدياً في منطقة الشرق الأوسط. وذكر الكاتب بالدور المختلف الذي كانت تلعبه فرنسا في عهد الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران على وجه الخصوص في المنطقة عن الوقت الحالي. وقال: كانت فرنسا والولايات المتحدة تلعبان دوراً متكاملأ في سياسة الشرق الأوسط. ولكن ذلك الدور لفرنسا اختفى اليوم مع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند. إذ هناك تبعية من قبل فرنسا للولايات المتحدة، وصارت تلعب دور المزايدة في التبعية.

وسخر بيهو من أداء وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس عندما قام بزيارته إلى طهران أواخر تموز الماضي. مشيراً إلى أن فابيوس لا يملك ذاكرة كبيرة. إذ سبق زيارته تلك هجوم شخصيّ منه على إيران في خصوص الأزمة في سورية. وقال إنه علاوة على ذلك اللقاء البارد جداً، لم ترمز العقود. متسائلاً: هل كان فابيوس يتوقّع أمراً آخر بعد كل ما فعلته فرنسا عندما حاولت أن تعرقل المفاوضات في شأن ملف إيران النووي بين الدول الستّ وطهران؟

وأشار الكاتب إلى أن سياسة فابيوس قشلت فشلاً ذريعاً في جزيران الماضي في الوساطة بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين. معتبراً أن دور فرنسا كان يتكامل مع الولايات المتحدة في عهد ميتران لدرجة كانت فيه الولايات المتحدة في أحيان كثيرة تتبع فرنسا في المنطقة ولكن ذلك الدور يخفى اليوم.

ورأى الكاتب الفرنسي أن تلك السياسة لا تقدّم لفرنسا دوراً إلا أنها تبقى على جانب الطريق. مشيراً إلى أن الإقلاع الاقتصادي لإيران بعد إلغاء العقوبات أصبح وشيكاً، ويمكن أن يتم من دون فرنسا. مستبعداً تقديم شركة «بيجو» ستمّوّة ألف مركبة للسوق في إيران، وهذا هو ما تترقبه البقاء جانباً كما الحال مع سورية.

وأشار الكاتب إلى أن فرنسا ارتكبت خطأ كبيراً عندما استخدمت كل الوسائل لتغيير النظام في سورية. إذ قدّمت الإمدادات الهائلة من الأسلحة والمعدات إلى المعارضين، إضافة إلى المساعدة التقنية لعشرات من الإرهابيين الفرنسيين، وكثيرون منهم قتلوا. لافتاً إلى أنه منذ وصول هولاند إلى الحكم بدأت الحرب ضد سورية.

وأوضح أن الأسلحة والمساعدات اللوجيستي من قبل الحكومة الفرنسية، ذهبت فقط إلى الإرهابيين. خصوصاً تنظيم «جبهة النصرة». - الاسم الجديد لتنظيم «القاعدة» الإرهابي - الذي لا يختلف عن تنظيم «داعش» إلا بأمر ضئيلة. لافتاً إلى أن هذه التنظيمات لها العقيدة نفسها. وكذلك ما يسمى «الجيش السوري الحر»، ظهر أخيراً أنه كان وهماً واستُخدم كذريعة لمساعدة الإرهابيين.

ورأى الكاتب أن الدولة السورية استوعبت كراهية الدبلوماسية الفرنسية بغضب موازن معتمدة بموقفها الدفاعي على جهاز متين حول دمشق والحدود اللبنانية.

وقال الكاتب الفرنسي إن «جبهة النصرة» و«داعش» والتنظيمات الأخرى، قتلت السكان بمن في ذلك النساء والأطفال، وتريد دبلوماسيتنا أن تصيح سورية في أيدي المتلحنين، أولئك الذين يدعون قوات المتطرفين. مشيراً إلى تورط الإرهابيين بجرائم لم تعد تؤخذ فيها الحجج الأخلاقية على محل الحد. إذ قتلوا الأطفال في حمص باستخدام ذقائف أنابيب الغاز التي تسقط على الناس. موضحاً أن الاتهامات المرفوعة ضد الدولة السورية لم تثبت. وخلص الكاتب الفرنسي إلى القول إن الخطوة الأولى لعودة العلاقات الفرنسية مع سورية برفع الحظر عن الأدوية والمنتجات الصيدلانية، لا سيما عندما تعرف ضرر هذه الحرب على سورية والتي لا معنى لها، وما زالت تقتل السكان المدنيين. مبيناً أن استئناف العلاقة المكسورة مع دمشق متوقف على هولاند بايحاء وزير خارجية آخر غير فابيوس.

وكان رينو جيران كبير المراسلين الدوليين لصحيفة «لو فيغارو» قد انتقد بداية الشهر الجاري، تبعية السياسة الخارجية الفرنسية للولايات المتحدة الأميركية، معرباً عن أسفه لدور حلف شمال الأطلسي الناتو والمحافظين الجدد والدبلوماسية الفرنسية في هذا الخصوص، واصفاً العلاقات الفرنسية- الأميركية بأنها غير متوازنة، لأن عودة فرنسا إلى القيادة المتكاملة للحلف عمل خاطئ وعارمة على الخضوع.

ترجمات 13



صحافة عبرية

المطلوب من الجيش «الإسرائيلي»

خوض معركة واسعة ضدّ إيران

نشرت صحف عبرية عدّة، دراسة لـ«مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي»، التابع لـجامعة تلّ أبيب»، جاء فيها أن «إسرائيل» هي لاعبة الوضع الراهن التي تُريد منع التغييرات غير المتوافق عليها على أرض الواقع، وكذلك منع تشكل التهديدات. وبناءً عليه، فهي تتفق أمام صنفين من التحذيات. الأول: اللاعبون الذين يريدون فرض تغيير غير متوافق عليه بقوة مباشرة أو غير مباشرة أو قوة نامعة، هؤلاء اللاعبون يضمون اليوم دولاً وطنية مثل إيران، ومستوى أقلّ تركيا. واللاعبون المضمونون بكونهم غير حكيّمين ولكنهم يمثلون جزءاً من المنظومة فوق الحكومية، مثل حزب الله والتنظيمات الفلسطينية، ولاعبين هم في الواقع نتاج قلقلة دول وطنية عربية. التهديد الثاني أن مبنى المنظومة السياسية في الشرق الأوسط مهتز وسريع التغير. في مثل هذا المحيط هناك تحدّ لكل الفرضيات ولا مسلمات.

وتابعت الدراسة قائلةً أن أهداف «إسرائيل» والتهديدات عليها تضعها الآن في مصلحة مشتركة مع لاعبي وضع راهن آخرين مثل مصر، السعودية والأردن، ولكن هناك خطر وقوع ثورة ثالثة في القاهرة، وخطر سقوط الملوك في الرياض وعمّان، ولذلك من المحطّر الإلتذاع من هذه الفرضية. وعلى رغم ذلك يمكن أن نزعّم أن خط الصدع الإقليمي المركزي حالياً ليس العرب ضدّ «إسرائيل»، ومن الصراع العربي - «الإسرائيلي» تبقى في الأساس الصراع مع الفلسطينيين. ولفتت الدراسة، إلى أن «إسرائيل» لديها نقص نسبي في الهندسة السياسية خارج حدودها، وعندما حاولت فعل ذلك فشلت، ذلك حتى وإنّ خلق تزعزع الدول الوطنية العربية ووضف الهيمنة الأمريكية فرأعا يدخل من خلاله لاعبون كثر من الإيرانيين والأتراك وحتى الجهاديين والروس، إلا أن «إسرائيل» ليست بحاجة إلى محاولة تصميم المناطق التي خارج أسوارها، لهذا الاعتبار ولاعتبارات التكلفة ليس على «إسرائيل» أن تشارك في لعبة كبيرة تخلق أوضاعاً موضوعية الإمساك بمناطق نفوذ ومواقع، ولكن لعبة من هذا النوع قد تصل إلى مناطق قريبة لـ«إسرائيل» فيها مصالح حيوية. وبناءً عليه، فد«إسرائيل» أيضاً لا تستطيع إغماض عينيهما عمّا يدور خارج حدودها.

ورات الدراسة أن «إسرائيل» بحاجة إلى العمل على كبح لاعبين يريدون أن ينفذوا بالقوة تغييراً على المنظومة الإقليمية وكبح تشكل تهديدات من خلال متعاونين من بين أمور أخرى، ولو مؤقتة وهشة وسرية، مع باقي اللاعبين المحتملين، يجب طبعاً مواصلة التعاون مع المصريين، والمساهمة في حفظ أمن الأردن في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، واستغلال تماهي المصالح مع السعودية، كما ذكرت.

وقالت الدراسة أيضاً إن لـ«إسرائيل» وروسيا مصالح متناقضة قليلة، ومن الممكن إجراء حوار حول سيل فرض الاستقرار في سورية بطريقه لا تمس بالمصالح الروسية أو «الإسرائيلية» فيجب الاعتراف بإمكانية التوصل إلى التوازن، ولو مؤقتاً وبشكل هش، حتى مع مجموعات محلية مثل «جبهة النصرة» في جنوب الجولان، سواء لـ«إسرائيل» أو لـ«جبهة النصرة» في جنوب الجولان يبدو أن الأهم هو منع تركز إيران وحزب الله في هذا القطاع، ولذلك ربما من الممكن التوصل على الأقل إلى تجاهل متبادل (عداء غير مقلتلين).

في المحيط غير المستقر يجب عدم الافتراض أن أي عملية تخلق واقعا مستقراً وحدداً، لكن سلسلة خطوات مؤقتة من شأنها أن تهدئ من اللاقلا. القوة العسكرية هي أيضاً بحاجة إلى التواءم مع واقع ما بعد «سايكس - بيكو».

إن الجيش «الإسرائيلي» قد نفّذ عمليات بعيدة المدى، غير أنها مركزة ومحدودة في مواردها وأهدافها، ربّما يكون المطلوب من الجيش «الإسرائيلي» إلى جانب القدرات التقليدية استعراض قوته، وربما للمرة الأولى، إلى أن يجري معركة واسعة ضدّ إيران، دولة وطنية قوية لا تحدّ «إسرائيل»، وقوس الأعداء غير الحكوميين يتسع أيضاً، من الجهة الأولى حزب الله الذي يملك قدرات دولة قوية لا قوة تنظيم عصابات، والذي يعمل من عمق المنطقة اللبنانية التي تتحول يوماً بعد يوم إلى مستنقع آسن، لذلك فالحرب ضدّ حزب الله لها مغزى جديد من حيث مناطق العمل والتهديد الذي يمثله الحزب لـ«إسرائيل»..

مع ذلك، استدركت الدراسة قائلةً إنه يجب الاعتراف أيضاً بمحدودية القوة ضدّ التهديدات غير الحكومية من النوع الجهادي، القوة العسكرية قادرة على إزالة تهديدات بعينها ولكنها تستصعب خلق أوضاع نهائية ينتج عنها واقع مختلف، عندما يكون جذر المشكلة هو تداعي المنظومة الدولية والتهديد الناضج هو مجرد نتاج لهذا التداعي القوة العسكرية تستطيع معالجة الأعراض، ولكن ليس بناء المنظومة الدولية خارج الحدود من جديد. وضافة إلى هذا، فيسبب تدخل البنى السياسية وبسبب كثرة عدد اللاعبين، من الصعب أن تقدّر مسبقاً نتيجة العملية العسكرية وأي واقع سياسي سيتمخض عنها. ولذلك، هناك شك في شأن جدوى العمليات العسكرية التي تزيد لها تغيير الواقع. وخلصت الدراسة إلى القول إن الإستراتيجية «الإسرائيلية» لكبح إيران يجب أن تتضمن ثلاث أزرع، أولاً: استغلال الفرصة الجديدة للتعاون مع لاعبين من المنطقة لكبح انتشار الهيمنة الإيرانية، ثانياً: هناك حاجة للترويج بالقوة المباشرة تجاه إيران، وإلى تطوير قدرة إدارة معركة واسعة ضدها. ثالثاً: يجب إحباط التهديدات الملموسة الممددة في المناطق التي لـ«إسرائيل» فيها مصالح حيوية من خلال هجمات حركية.

موظفو الخارجية «الإسرائيلية»

يرفضون إصدار

جوازات سفر دبلوماسية

أعلنت لجنة موظفي وزارة الخارجية «الإسرائيلية» أن موظفي الوزارة لن يصدروا جوازات سفر دبلوماسية للسفراء الجدد الذين عبّئهم رئيس الحكومة وتعلق بالاعتناء بتمديد جوازات سفر موظفيها في إطار تشويش العمل الذي يقومون به.

وذكرت صحيفة «يديעות أحرنونوت» العبرية أنّ لجنة الموظفين في الوزارة أقدّمت على هذه الخطوة احتجاجاً على شروط العمل في الوزارة وظروفه، وفي إطار نزاع العمل. يشار إلى أنه من بين السفراء الجدد، الوزير داني داتون، الذي عبّئته نتبناهو سفيراً في الأمم المتحدة من أجل إبعاده عن طريقه داخل مؤسسات حزب «الليكود».

وأعلنت لجنة الموظفين أيضاً، أن موظفي الوزارة لن يعطوا بامور فيبروقراطية تتعلق بالاعتناء بتمديد جوازات سفر موظفيها «إسرائيل» في السفارات والقنصليات «الإسرائيلية» في أنحاء العالم.